بارتفاع نسبته 6,2٪.. وتراجع مصروفات التشغيل بـ 1,2 مليون دينار

«الشال»: زيادة إجمالي موجودات «الوطني» إلى 13,7 مليار دينار

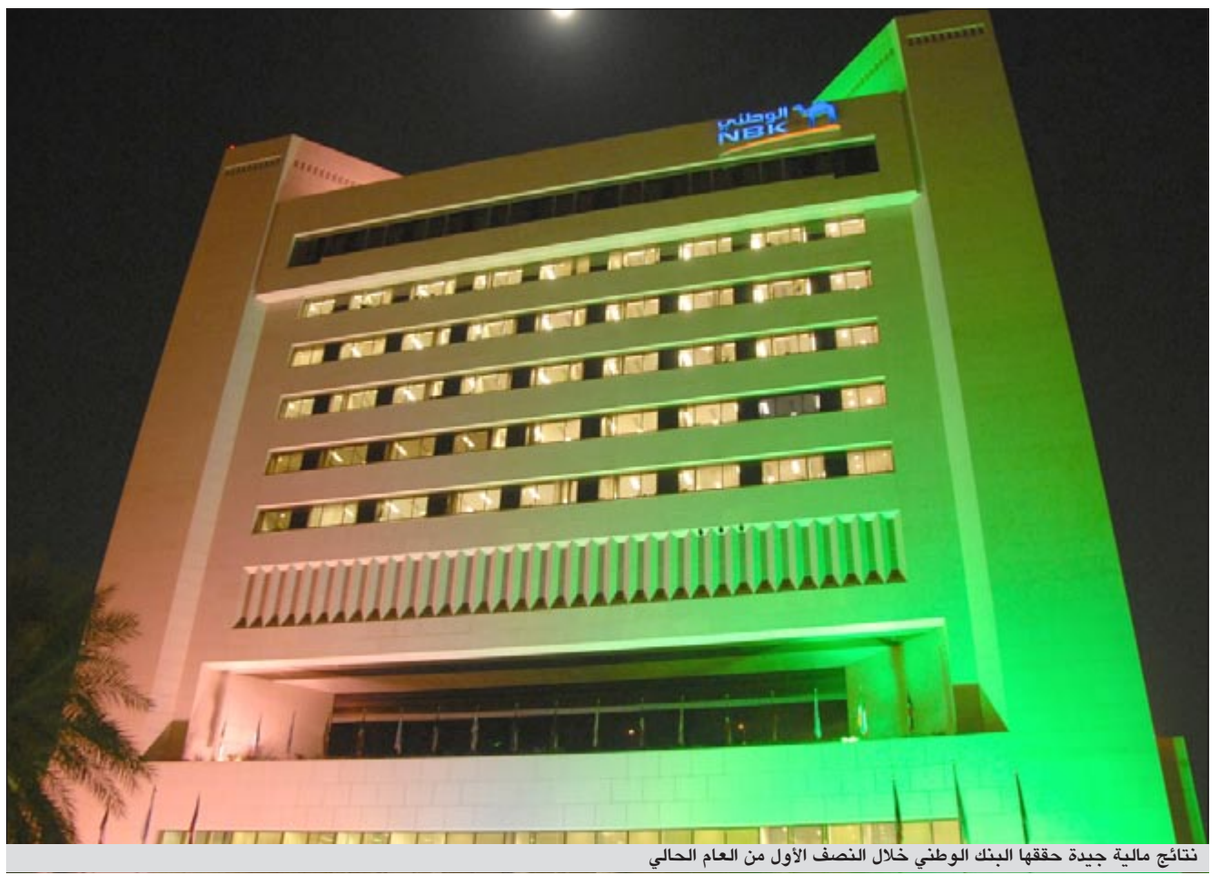

نتائج مالية جيدة حققها البنك الوطني خلال النصف الأول من العام الحالي

حلل تقرير «الشال» الاسبوعي النتائج المالية لبنك الكويت الوطني، مشيرا الى ان نتائج أعماله نصف السنوية المنتهية في 30 يونيو 2011 تشير الى تحقيق البنك أرباحا صافية بلغت بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة والضرائب على الفروع في الخارج نحو 147,3 مليون دينار وهي أرباح أعلى من مستوى مثيلتها في النصف الاول من عام 2010 والبالغة نحو 146 مليون دينار بنحو 1,3 مليون دينار وبنسبة ارتفاع تقارب 0,9٪.

ولفت تقرير «الشال» الى أن اجمالي الايرادات التشغيلية للبنك ارتفعت الى نحو 266 مليون دينار مقارنة بنحو 250,8 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2010 أي بارتفاع قارب نحو 15,1 مليون دينار اذ ارتفع بند حصة في نتائج شركات زميلة بما نسبته 70٪ وصولا الى 8,1 ملايين دينار في يونيو عام 2011 مقارنة بنحو 4,8 ملايين دينار في الفترة ذاتها من عام 2010 وارتفع بند صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية بنحو 2,3 مليون دينار ليصل الى 3,8 ملايين دينار بعد أن بلغ نحو 1,5 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2010.

واشار التقرير الى ارتفع صافي ايرادات الفوائد بنحو 4٪ وصولا الى 186,8 مليون دينار في يونيو عام 2011 مقارنة بما قيمته 179,7 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2010.

وفي المقابل، بين التقرير ان مصروفات التشغيل تراجعت بنحو 1,2 مليون دينار حيث بلغت 82,1 مليون دينار في يونيو 2011 مقارنة بما قيمته 83,3 مليون دينار للفترة نفسها من العام الفائت حيث تراجعت مصروفات ادارية أخرى بنحو 8,3٪ حين بلغت نحو 26,8 مليون دينار في يونيو عام 2011 مقارنة بنحو 29,2 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق بينما ارتفع الاستهلاك للمباني والمعدات بنحو 31,2٪ مقارنة بالفترة عينها من العام السابق.

وأشار التقرير الى أن صافي ايرادات الفوائد للبنك قد ارتفعت بنحو 4٪ أي نحو 7,1 ملايين دينار نتيجة تراجع اجمالي مصروفات الفوائد بنحو 16,9٪ أي ما يعادل 11,3 مليون دينار وهو تراجع أعلى من تراجع ايرادات الفوائد الذي بلغ نحو 4,1 ملايين دينار أي نحو 1,7٪.

ارتفاع صافي إيرادات الفوائد للبنك 4٪ وصولاً إلى 186,8 مليون دينار في يونيو

وقد ارتفع صافي هامش الفائدة بنحو طفيف «الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» وصولا الى نحو 3,4٪ في النصف الاول من عام 2011 مقارنة بنحو 3,3٪ للفترة نفسها من العام الفائت.

وتشير البيانات المالية للبنك الى أن اجمالي موجوداته قد سجل ارتفاعا بلغ قدره 798,6 مليون دينار أي ما نسبته 6,2٪ ليصل الى نحو 13697,6 مليون دينار مقابل 12898,9 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2010 بينما حقق ارتفاعا بنحو 1157,9 مليون دينار أي بنسبة نمو بلغت 9,2٪ عند المقارنة بما كان عليه ذلك الاجمالي في النصف الاول من عام 2010.

أما بالنسبة لمحفظة قروض وسلفيات العملاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك فقد سجلت ارتفاعا بلغت نسبته 0,2٪ وقيمته 12,9 مليون دينار ليصل باجمالي المحفظة الى 7866,2 مليون دينار (57,4٪ من اجمالي الموجودات) مقابل 7853,3 مليون دينار (60,9٪ من اجمالي الموجودات) في ديسمبر 2010.

وارتفعت محفظة قروض وسلفيات العملاء عن مستواها للفترة نفسها من عام 2010 بنحو 1,9٪ أي 144 مليون دينار حيث كانت قد بلغت حينها نحو 7722,2 مليون دينار (61,6٪ من اجمالي الموجودات).

وسجلت الموجودات الحكومية (سندات وأذونات) ارتفاعا بلغت نسبته 9,4٪ لتصل الى 938,1 مليون دينار (6,8٪ من اجمالي الموجودات) مقابل 857,4 مليون دينار (6,6٪ من اجمالي الموجودات) في نهاية العام الفائت 2010 بينما كانت تلك الموجودات قد سجلت ارتفاعا بنحو 15,1٪ مقارنة بما كانت عليه في نهاية يونيو 2010 اذ بلغت حينها 814,7 مليون دينار (6,5٪ من اجمالي الموجودات).

وارتفع أيضا بند نقد وودائع قصيرة الاجل بنحو 661,8 مليون دينار أي ما نسبته 56,5٪ ليصل الى 1833,7 مليون دينار ليمثل 13,4٪ من اجمالي الموجودات) بعد أن كان 1171,9 مليون دينار (9,1٪ من اجمالي الموجودات) في ديسمبر 2010 في حين ارتفع حجم تلك الودائع بنحو 63,4٪ عند المقارنة مع يونيو 2010. أو ما يعادل 711,6 مليون دينار.

أما بالنسبة لمؤشرات الربحية للبنك فقد أوضح التقرير ان مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) انخفض ليصل الى نحو 2,2٪ مقابل 2,3٪ وانخفض أيضا مؤشر العائد على رأس المال (ROC) ليصل الى نحو 74,4٪ قياسا بنحو 89,3٪ للفترة نفسها من عام 2010 وسجل مؤشر العائد على حقوق المساهمين (ROE) تراجعا أيضا ليصل الى 13,3٪ بعد أن كان عند 15,7٪ للفترة نفسها من عام 2010.

وبلغت ربحية السهم الواحد (EPS) نحو 37 فلسا مقارنة بمستوى الربحية المحققة في نهاية الفترة المماثلة من عام 2010 والبالغة 38 فلسا ليحقق البنك عائدا سنويا على القيمة السوقية للسهم بنحو 6,4٪.

وبلغ مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 16,5 مرة في حين بلغ مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2,1 مرة.

ارتفاع ميزان المدفوعات بنسبة 42,3٪

ذكر التقرير ان بنك الكويت المركزي نشر أرقاما أولية عن ميزان المدفوعات لعام 2010 وتشير هذه الارقام الى أن فائض الحساب الجاري قد بلغ نحو 10,553 مليارات دينار أي ما يعادل نحو 36,8 مليار دولار وبما يمثل ارتفاعا ملحوظا قدره 3,135 مليارات دينار ونسبته 42,3٪ عما كان عليه في عام 2009.

وقد عدل البنك المركزي أرقام عام 2009 الى الادنى ليصبح الفائض نحو 7,418 مليارات دينار بدلا من 8,232 مليارات دينار أي ان نسبة التعديل بلغت نحو -9,9٪.

وأوضح ان الحساب الجاري يتكون من ميزاني السلع والخدمات ودخل الاستثمار في القطاعين العام والخاص والتحويلات الجارية للقطاعين.

ويعزى الارتفاع في معظمه الى الارتفاع الملحوظ في فائض الميزان السلعي «الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات السلعية» من نحو 9,897 مليارات دينار الى نحو 13,731 مليار دينار أي ما قيمته نحو 3,834 مليار دينار ونسبته نحو 38,7٪، والجزء الاكبر منه يعود الى الارتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات النفطية بنسبة كبيرة بلغت نحو 31,8٪.

ففي جانب الصادرات السلعية ارتفعت حصيلة الصادرات النفطية من نحو 13,415 مليار دينار أي ما نسبته 90,2٪ من جملة الصادرات السلعية في عام 2009 الى نحو 17,681 مليار دينار أي ما نسبته 92,1٪ من جملة الصادرات السلعية في عام 2010، وسجلت قيمة الواردات السلعية ارتفاعا نسبته 9,9٪.

وأشار التقرير الى ان قيمة صافي دخل الاستثمار في القطاعين العام والخاص ارتفع بما قيمته 233 مليون دينار أي بما نسبته 11,5٪، فبعد أن كانت تلك القيمة نحو 2,022 مليار دينار في عام 2009 ارتفعت الى نحو 2,255 مليار دينار في عام 2010 وبلغ نصيب الحكومة العامة منها شاملا بنك الكويت المركزي نحو 94,5٪، أما الباقي فكان من نصيب القطاعات الاخرى شاملة القطاع المصرفي والقطاع المشترك.

وتشير جداول البنك المركزي الى بضعة أرقام نعتقد أنها مهمة مثل تحويلات العاملين الى الخارج في عام 2010 والتي بلغت نحو 3,360 مليارات دينار أي ما يعادل 11,7 مليار دولار مقارنة بنحو 3,352 مليارات دينار في عام 2009 أي ظلت على مستواها نفسه.

وقال التقرير انه بالمقابل ارتفعت جملة التعويضات المتسلمة خلال العام نفسه الى نحو 618 مليون دينار مقارنة بنحو 307 ملايين دينار في عام 2009، من ضمنها نحو 286 مليون دينار تسلمها القطاع العام و6 ملايين دينار دفعها القطاع العام مقارنة بنحو 331 مليون دينار تسلمها القطاع العام و5 ملايين دينار دفعها القطاع العام في عام 2009 ونحو 363 مليون دينار تسلمها القطاع الخاص و24 مليون دينار دفعها القطاع الخاص مقارنة بنحو 12 مليون دينار تسلمها القطاع الخاص و32 مليون دينار دفعها القطاع الخاص في عام 2009.

9,9 مليارات دينار فوائض الكويت من استثماراتها الخارجية

افترض التقرير أن تكون الكويت بقطاعيها العام والخاص قد حققت فائضا في استثماراتها الخارجية بلغ نحو 9,956 مليارات دينار بارتفاع ملحوظ عن مستوى 7,600 مليارات دينار خلال عام 2009.

وأوضح التقرير ان هذا الفائض يشمل استثمارات محافظ أي أوراقا مالية بنحو 2,217 مليار دينار واستثمارات أخرى بنحو 7,169 مليارات دينار.

وتشير خلاصة الجداول إلى أن ميزان المدفوعات قد حقق خلال عام 2010 فائضا بلغ نحو 159 مليون دينار مقارنة بفائضه خلال عام 2009 والذي كان قد بلغ نحو 1,088 مليار دينار.

وقال التقرير ان بنك الكويت المركزي أوضح في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر يونيو 2011 والمنشورة على موقعه الإلكتروني على الإنترنت أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام في نهاية يونيو 2011 قد حافظ على مستواه البالغ 2038 مليون دينار نفسه (منذ أغسطس 2010).

وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة الأطول أمدا برصيد بلغ 1888 مليون دينار (منذ أغسطس 2010) وأذونات الخزانة برصيد 150 مليون دينار (منذ أغسطس 2009).

وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة لمدة سنة نحو 1,25٪ (منذ مارس 2010) ولمدة سنتين نحو 1,375٪ (منذ مايو 2010) وعلى أذونات الخزانة لمدة 3 شهور نحو 0,836٪ (نحو 0,671٪ في نهاية مارس 2011).

وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 95٪ من إجمالي أدوات الدين العام أي (نحو 89,1٪ في نهاية مارس 2011).

وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 2038 مليون دينار أي ما نسبته 5,6٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2010 المقدر بنحو 36,55 مليار دينار.

وأشار التقرير الى ان نشرة بنك الكويت المركزي تذكر أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين والمقدمة من البنوك المحلية قد بلغ نحو 25,2422 مليار دينار وهو ما يمثل نحو 59,9٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية بانخفاض طفيف جدا بلغ نحو 11,5- مليون دينار فقط عما كان عليه في نهاية مارس 2011 وبنسبة انخفاض 0,04- ٪ وبنسبة نمو طفيفة جدا بلغت نحو 0,2٪ مقارنة بنهاية 2010 بما يعني استمرار تردد البنوك المحلية في منح التسهيلات الائتمانية بسبب استمرار غلبة الخوف من المخاطر على تحسين مستوى الأداء بعودة البنوك إلى وظيفتها الأولى أي الإقراض.

وأضاف التقرير ان إجمالي التسهيلات الشخصية بلغ نحو 8,4968 مليارات دينار أي ما نسبته 33,7٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 8,4131 مليارات دينار في نهاية مارس 2011).

وبلغت منها قيمة القروض المقسطة نحو 4,8895 مليارات دينار أي ما نسبته 57,8٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية (في نهاية مايو 2011) ولشراء الأسهم نحو 2,5566 مليار دينار أي ما نسبته 30,1٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 747,4 مليون دينار (في نهاية مايو 2011).

وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 6,6002 مليارات دينار أي ما نسبته 26,1٪ من الإجمالي (نحو 6,6415 مليارات دينار في نهاية مارس 2011) ولقطاع المؤسسات المالية - غير البنوك - نحو 2,6655 مليار دينار أي ما نسبته 10,6٪ (نحو 2,7311 مليار دينار في نهاية مارس 2011) ولقطاع التجارة نحو 2,2776 مليار دينار أي ما نسبته 9٪ (نحو 2,2681 مليار دينار في نهاية مارس 2011).

السلة الاقتصادية

www.waleedalhaddad.com
بقلم: د.وليد عبدالوهاب الحداد

تدمير البيئة الكويتية.. والطريق إلى الإصلاح (3 - 3)

لقد تفاعل الاخوة المهتمون بالبيئة مع المقالات السابقة التي تطرقنا فيها إلى العوامل التي أدت إلى تدمير البيئة الكويتية على مستوى البيئة البرية والبحرية والجوية، ولقد تم نشر المقالات في عدة مواقع تهتم بالبيئة مثل موقع mutla.com، وموقع جماعة الخط الأخضر الكويتية، وهذا الاهتمام الشعبي نأمل أن يصاحبه اهتمام رسمي من القائمين على البيئة مثل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وهو المسؤول الأول عن البيئة في الكويت والهيئة العامة للبيئة، ومعهد الأبحاث وغيرها من المؤسسات العامة وفي هذه المقالة سنتطرق إلى الطريق للإصلاح.

ومما يثير العجب والاستغراب أن الكويت لم تترك أي اتفاقية دولية في البيئة إلا قامت بتوقيعها والانضمام إليها، وعلى كبر حجم الاتفاقيات الموقعة إلا ان واقع البيئة الكويتية لا يعكس هذا الاهتمام بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية وعلى حجم الاهتمام الرسمي بالبيئة ووجود هيئة عامة للبيئة مما تعرضنا له من تدمير طال البيئة الكويتية.

ولذا فبداية إصلاح البيئة الكويتية يجب أن يلاقي قناعة واهتماما وإعطاء الأمور البيئية أولوية في السياسة العامة للدولة وإلا فإن وجود المؤسسات والقوانين والميزانيات يبقى حبرا على ورق، وبالأخص إذا كان الاهتمام بالبيئة لمجرد الحصول على الاهتمام الشعبي والعالمي ولكن من غير تطبيق واقعي ومن أجل الوصول إلى مناصب أعلى لأن واقع البيئة هو الذي يحدد مدى الاهتمام بالبيئة أم لا، فإذا كانت مدمرة ولا توجد تطبيقات على أرض الواقع فإنها تفضح للأسف الاهتمامات الزائفة والمظاهر العامة، وعموما نود أن تطرح الحلول الآتية:

1. لابد من تفعيل القوانين الحالية والتشديد على الجهات الحكومية والسلطة العليا على أهمية تنفيذ القوانين ومعاقبة المتراخي في تنفيذها.
2. منع اي نشاطات تسبب ضررا بيئيا من خلال تفعيل الدور الرقابي وتشديده، وتفعيل الضبطية القضائية وإعطاء الصلاحيات للموظفين لضبط كل متجاوز وعمل محضر مخالفات وإحالته للجهات القضائية.
3. تغليظ العقوبات من خلال وضع عقوبات مالية صارمة ورفع الغرامات البسيطة إلى غرامات تؤدي إلى إحساس المخالف بالجرم المرتكب.
4. سحب الترخيص في حالة عدم الامتثال للغرامات المالية.
5. مكافحة الفساد الإداري من خلال تطوير الجهاز الحالي في الرقابة على البيئة، الهيئة العامة للبيئة، والاهتمام بإعطائها مزيدا من الصلاحيات، تعزيز الرقابة على الأداء، تطوير أنظمة القيادة الإدارية من خلال وضع نظام يعزز من تواجد المتخصصين والمهنيين، إلزام الهيئة بتطبيق القوانين، ومكافحة التسيب.
- بلدية الكويت: تنظيم عملية التخييم، وقف تراخيص البناء في مواقع البيئة - معالجة موضوع المرادم والنفايات والبدء في إنشاء مصانع لإعادة معالجة هذه النفايات.
- الهيئة العامة للزراعة: تنفيذ المخالفات البحرية على المخالفين في الصيد ومدمري البيئة وتعزيز الرقابة البحرية، تنظيم الصيد وتأهيل البيئة البحرية، تنظيم عملية المسنات البحرية حيث يوجد 600 مسنة على سواحل الكويت كل مسنة 33 مترا مربعا أي أن 19800 متر مربع مشغولة على السواحل البحرية بالمسنات والمطلوب السيطرة على هذه المسنات وإزالتها ووضع مسنات رسمية يمنع الخروج للصيد من خلالها إلا بترخيص من الهيئة حتى يتم التحكم في عملية الصيد الجائر والقراقير والشباك غير القانونية وغيرها لمنع تدمير ما تبقى من المخزون السمكي الاستراتيجي للكويت وللحفاظ على ما تبقى من البيئة البحرية وأيضا مطلوب من الهيئة تنظيم عملية الرعي من خلال:
- تحديد مواسم للرعي وأماكن محددة.
- تأهيل الأراضي طبيعيا قبل الرعي.
- دعم الأعلاف لتكون بأسعار معقولة لتخفيض عملية الرعي الجائر ولدعم إنتاج اللحوم المحلية.
- توجيه الدعم الى الإنتاج بحيث يعطى الدعم على كيلو اللحوم المبيعة أو الحليب.
- تنظيم وإحكام الرقابة على الجواخير.
6. إنشاء جهاز الشرطة البيئية، وهو مطبق في الأردن وعمان، وهو جهاز غير أمني ولكنه لتفعيل القانون في البيئة البرية والبحرية وغيرها من المخالفات البيئية، ولنجاحه من الأهمية توفير جميع الإمكانيات البشرية والمادية، وإعطاؤه صفة الضبطية القضائية ودعمه ماديا من خلال إعطائهم المكافآت، وتوصيل رسالة إلى المخالفين تحسسهم بأنهم تحت الرقابة.
7. تشجيع وحث المراكز البحثية في الكويت ومعهد الأبحاث ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي على عمل دراسات بحثية لإيجاد حلول مناسبة لحماية البيئة الكويتية من خلال تشجيع الأجهزة المعنية ودعمها ماليا وتدريب الكفاءات، ومن أمثلة الدراسات المطلوبة:
- الزحف الصحراوي وإعادة تأهيل البيئة الصحراوية.
- المياه البحرية (حلول لتأهيل البيئة البحرية).
- الثروة السمكية.
- الثروة الحيوانية.
8. تفعيل دور مجلس الأمة لحماية البيئة من خلال عدم الاكتفاء بالرقابة ولكن من خلال الدعم من خلال الفرض على الحكومة بعمل تقارير دورية عن التأهيل البيئي للكويت وبيان مدى تطبيق القوانين وهذا من شأنه تعزيز دور رقابة المجلس على الأجهزة البيئية.
9. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال تبني آرائهم وتصوراتهم ومقترحاتهم، وإشراكهم في اللجان الرئيسية للدولة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إصلاح الوضع البيئي، ويكون دورهم محوريا في إصلاح البيئة.
10. تعزيز دور الحوافز البيئية في سياسة الدولة، مثل الذي يطبق المعايير البيئية أقوم بمكافأته، وأعطيه تسهيلات، ودعما ماديا أكثر، وتوسعة منشأته، وزيادة عماله، بهذا نميز بين المخالف والملتزم ونبعث رسالة بأن الملتزم بالقوانين البيئية يعني دعما وتوسعا لأعماله.
11. تعزيز المحميات الطبيعية، وعمل توعية بيئية من خلال المحميات وذلك من خلال الزيارات التي تعمل على تثقيف الناس بالتنوع البيئي، وبالاطلاع على الحيوانات والطبيعة كما أن المحميات تساهم في: الحد من الغبار، وتوفير الأوكسجين، والغذاء للحيوانات والطيور، والمناظر الطبيعية الخلابة.
12. وضع أحزمة خضراء حول الحدود البرية للكويت، بعرض 100 متر، ودعمها بالمياه الجوفية والمياه المعالجة للحد من الغبار.
13. توقيع اتفاقيات تعاون بيئي إقليمي مع كل من الدول المجاورة: العراق، السعودية، إيران.
14. تزويد المحميات الطبيعية بالحيوانات البرية التي انقرضت من البيئة البرية مثل: الوشق - الذئب العربي - الأرنب - الغزال - الثعلب الفنك - النيص (القنفذ الشوكي) - الأضرمبول، وذلك من خلال إعادة توطينها من الدول المجاورة ووضعها في محميات طبيعية وعزلها عن البشر حتى تتأقلم مع الجو ومن ثم أطلقها من أسرها في المحمية الطبيعية، ويجب عمل الرقابة علي تواجدها من خلال عمل إدارة جوالة وتدريب مؤهلين لمتابعتها داخل المحميات الطبيعية.
15. الحفاظ على الطيور المهاجرة من خلال توفير محميات طبيعية في مسارات هجرتها وهي: الصبية وهي أحد المسارات المهمة للطيور المهاجرة - الرتقة - أبرق الخباري (غرب الكويت) - الهويملية (غرب الكويت) - الخويسات (كاظمة) - الجديليات (غرب الدوحة) - أم نقا - بحيث (شمال شرق الكويت) ومن الطيور التي يمكن أن ترجع وهي الحبارى - حمام البر (الكمري) - الدحروج الأشهب - القطا (الأحيمر) - دحروج أبو زهيرة - الصقور.

ويجب حماية هذه الطيور المهاجرة التي يمثل وجودها توازنا بيئيا ويعني بيئة صحية غنية وسليمة متوافرا فيها الغذاء والأمان.

وفي الختام هذه بعض الحلول والطريق إلى الإصلاح وهناك الكثير من الحلول العلمية المطروحة نتركها للمتخصصين، وأشكر كل من ساهم معنا بإعطائي هذه المعلومات الهامة، آملا أن تكون بداية الطريق لإصلاح حقيقي للبيئة الكويتية ووقف وسائل الدمار بكل أنواعه.

INVESTORS Group
مجموعة المستثمرون القابضة

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة مجموعة المستثمرون القابضة ش.م.ك.م. (مقفلة)
دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والذي تقرر عقده في مقر وزارة التجارة والصناعة بلوك 2 - الدور الأول - قاعة (ب) وذلك يوم الأحد الموافق 31 يوليو 2011 في تمام الساعة العاشرة صباحاً لمناقشة جدول الأعمال التالي:
1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010
2. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعيةعن أعمال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010
3. سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010
4. مناقشة الميزانية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010
5. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات الصلة
6. اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
7. اعتماد عدم منح مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
8. تفويض مجلس الإدارة في شراء وبيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها بقيمتها السوقية حسب ما نص عليه قانون الشركات في المادة (115 مكرر) وعلى ألا يتجاوز مدة 18 شهر من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية أو حسب المدة التي يسمح بها القانون
9. اخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وابراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في المنتهية في 31 ديسمبر 2010
10. تعيين أو إعادة تعيين السادة مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2011 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم
11. تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية 2011 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم

يرجى التكرم من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - شارع الخليج العربي - منطقة الشرق - برج أحمد - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية - خلال ساعات العمل الرسمية من التاسعة صباحا وحتى الواحدة ظهراً، وذلك لاستلام بطاقة الدعوة وجدول أعمال الجمعية العمومية العادية للشركة.

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية عادية
للسنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 2010

يسر مجلس إدارة شركة **الواجهة المائية العقارية** (ش.م.ك) مقفلة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية عادية للسنة المالية المنتهية في **31 / 12 / 2010**، و المقرر عقدها في تمام الساعة **العاشرة** من صباح يوم **الإثنين** الموافق **25 يوليو 2011** و ذلك في مقر وزارة التجارة والصناعة بلوك **2** - الدور الأول قاعة ب - للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة وحدة سجلات المساهمين لدى الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية الكائنة في شارع مبارك الكبير - مقابل بنك الخليج الرئيسي - برج العنزي - الدور الأول، لإستلام بطاقات الدعوة ابتداءاً من يوم الأربعاء **20 / 7 / 2011**.

هاتف: 22250600

WATERFRONT REAL ESTATE
شركة الواجهة المائية العقارية (ش.م.ك.)م

دبي الأولى
قوة في التطوير العقاري